الوفـــد الدائـــم لدولـــة قطـــر لـــدى مكتـب الأمـم المتـحدة في جنيـــف
Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations in Geneva

دولـــة قطـــر
State of Qatar

2024/0050199/5

الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

Ref:

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights, and with reference to the latter's note dated 5th April 2024, concerning the questionnaire of the Special Rapporteur on the sale and, sexual exploitation of children.

The Permanent Mission of the State of Qatar is pleased to attach herewith comments from the National Committee to Combat Human Trafficking and the Doha International Family Institute that represent the contribution of the State of Qatar in response to the said questionnaire.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights the assurances of its highest consideration.

Geneva, 14th May 2024

OHCHR
CH- 1211 Geneva 10
Fax: 022 917 9008
E-mail: ohchr-registry@ohchr.org/ hrc-sr-saleofchildren@un.org/nouf.alanezi@un.org
E.E : 128988/24

NATIONS UNIES
DROITS DE L'HOMME
HAUT-COMMISSARIAT

UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

TÉLÉCOPIE • FACSIMILE TRANSMISSION

DATE: 5 April 2024

A/TO: All Permanent Missions to the United Nations Office and other international organizations at Geneva

DE/FROM: Beatriz Balbin
Chief
Special Procedures Branch

FAX: +41 22 917 90 08
TEL: +41 22 917 96 13
E-MAIL: hrc-sr-saleofchildren@un.org

REF:

PAGES: 5 (INCLUDING THIS PAGE)

COPIES:

OBJET/SUBJECT: **Letter and call for input from the Special Rapporteur on the sale, sexual exploitation and sexual abuse of children**

Please find attached a letter and a call for input from the Special Rapporteur on the sale, sexual exploitation and sexual abuse of children.

UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
SPECIAL PROCEDURES
SPECIAL RAPPORTEURS, INDEPENDENT EXPERTS & WORKING GROUPS

PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND
www.ohchr.org • TEL: +41 22 917 9000 • FAX: +41 22 917 9008 • E-MAIL: registry@ohchr.org

Mandate of the Special Rapporteur on the sale, sexual exploitation and sexual abuse of children

5 April 2024

Excellency,

I have the honour to address you in my capacity as Special Rapporteur on the sale, sexual exploitation and sexual abuse of children, pursuant to resolution 52/26 of the Human Rights Council.

In this resolution, the Human Rights Council requests all Governments to cooperate with the Special Rapporteur and invites them to provide the mandate holder with all necessary information relating to the mandate.

In this regard, I am seeking written inputs from Member States to inform my next report to the 79th session of the General Assembly in October 2024 on "**Existing and Emerging Sexually Exploitative Practices against Children In the Digital Environment**."

I strongly encourage sharing concrete examples of good practices. While I welcome the reception of any information, reports, legislation or other materials deemed relevant on these issues, I am particularly interested in the areas highlighted in the attached questionnaire.

Written contributions should be submitted in accessible format (Word document or PDF), not longer than 3,000 words, in English, French or Spanish, by **15 May 2024** to the email address of my mandate hrc-sr-saleofchildren@un.org, indicating in the heading "Contribution to UN GA Report 2024".

For any follow-up queries, kindly contact Ms. Nouf Al Anezi (nouf.alanezi@un.org), Associate Human Rights Officer at the Office of the High Commissioner for Human Rights in Geneva.

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.

Mama Fatima Singhateh
Special Rapporteur on the sale, sexual exploitation and sexual abuse of children

To all Permanent Missions to the United Nations Office
and other international organizations at Geneva

الممارسات الاستغلالية الجنسية الناشئة ضد الأطفال في البيئة الرقمية

للتكنولوجيا الحديثة و وسائل التواصل الاجتماعي دور كبير تلعبه في انتشار العنف في المجتمع وقد أشارت العديد من الدراسات الحديثة إلى أن الإفراط في استخدام الوسائط الرقمية له عواقب ضارة نفسياً وجسدياً وعصبياً ويمكن تلخيص أهم هذه العواقب على النحو التالي:

- مشكلات في الصحة العقلية ومنها : (القلق – الاكتئاب – الإحباط - الانعزال عن المجتمع الخارجي - ضعف الثقة بالنفس – اضطراب فرط الحركة وتشتت الانتباه.(GADI, 2018)
- مشكلات في الصحة الجسدية ومنها: (اضطرابات النوم – ضعف البصر – مخاطر أمراض القلب والأوعية الدموية) .(Inc., 2020
- مشكلات سلوكية إذ أن التكنولوجيا تؤثر بصورة واضحة على السلوك العام للطفل ومنها :(العدوانية – الوقوع في استغلال جنسي عبر الانترنت إذ استقبل المركز أطفال تعرضوا الى الابتزاز عبر الأنترنت وانعكس الامر على استقرار وضعهم النفسي والاجتماعي
- مشكلات تعليمية ومنها: (ضعف الأداء المدرسي – التشتت وضعف الانتباه).
- مشكلات اجتماعية ومنها: (تدني المهارات الاجتماعية – ضعف الترابط الاسري).

1 .يرجى تقديم معلومات عن كيفية استخدام التكنولوجيات لتسهيل الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال.

تعتبر تكنولوجيا المعلومات سلاح ذو حدين فأن استخدام الأطفال لوسائل التواصل الاجتماعي ومواقع الانترنت دون رقابة الوالدين قد يجعلهم عرضه لمخاطر وسائل التكنولوجيا وعرضه لاستخدام الأطفال في أنشطة جنسية غير سوية في مقابل مكافأة أو تعويض وهو ما يعرف بالجريمة الإلكترونية، إذ يلعب الانترنت دوراً هاماً في ترويج مثل هذه الجرائم ، فمن خلال بعض المواقع التي يدخل إليها الأطفال ويستقبلوا رسائل قبل الدخول تشكل موافقة ضمنية على النشاط الجنسي دون علمهم ، ومن هنا يقع الطفل في إطار أنه مرتكب جريمة الدعارة بعيداً عن أنه ضحية إساءة جنسية مظلمة .

ومن أشكال الاستغلال الجنسي ضد الأطفال عبر وسائل التكنولوجيا هي التصوير الإباحي للأطفال وهو أي تصوير بأي وسيلة رقمية لأي جزء من جسم الطفل لغاية جنسية، وهناك بعض أشكال التصوير الإباحي تكون مرتبطة بالعنف والإكراه، كما تستخدم الصور الإباحية عادة عبر الانترنت كنوع من الدعاية.

وهناك أيضاً الاتجار الجنسي بالأطفال إذ يعتبر الانترنت من أهم الوسائل لتسهيل ارتكاب مثل هذه الجرائم. ويتعين على جميع أصحاب المصلحة أن يفهموا التحديات وأن يتمكنوا من الوصول إلى الوعي والتعليم والتدريب المناسبين. علاوة على ذلك، يمكن استخدام التكنولوجيا نفسها لنشر المعلومات حول علامات استغلال الأطفال وكيفية الإبلاغ عنها، **على سبيل المثال**:

1- يمكن لمنصات التعاون بين وكالات إنفاذ القانون والمنظمات غير الحكومية وشركات التكنولوجيا أن تساعد في تبادل المعلومات والموارد لمكافحة استغلال الأطفال بشكل أكثر فعالية.

2- يمكن للشركات تطوير وتعزيز أدوات السلامة عبر الانترنت، مثل برامج الرقابة الأبوية، ومرشحات التصفح الآمن، وأنظمة التحقق من العمر لحماية الأطفال من الوصول إلى المحتوى الضار عبر الإنترنت.

3- يمكن للتكنولوجيا والأدوات الحديثة والناشئة أن تساعد في لعب دور حاسم في منع استغلال الأطفال والكشف عنه، **مثل**:

- أدوات الطب الشرعي الرقمية لتحليل الأجهزة الإلكترونية.
- خوارزميات متقدمة لتحليل الصور والفيديو.
- أنظمة التحقق من الهوية القائمة على تقنية Blockchain للمساعدة في التحقق من عمر الأفراد عبر الإنترنت وتحديد هوية القاصرين.
- يمكن تدريب الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي على تحديد أنماط السلوكيات المرتبطة باستمالة الأطفال والمحتالين عبر الإنترنت.

2. ما هي التوصيات العملية التي تقترحها على الدول وصناعة التكنولوجيا ومقدمي الخدمات عبر الإنترنت لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال في البيئة الرقمية؟

<u>في الدول:</u>

- سن وإنفاذ قوانين صارمة تستهدف على وجه التحديد استغلال الأطفال والاعتداء الجنسي على الانترنت.
- تخصيص الموارد الكافية لوكالات إنفاذ القانون للتحقيق في مثل هذه الجرائم ومحاكمتها.

- إنشاء أطر للتعاون الدولي لمعالجة القضايا العابرة للحدود وتعزيز تبادل المعلومات.
- تقديم خدمات دعم شاملة للضحايا، بما في ذلك الاستشارة والرعاية الطبية والمساعدة القانونية.
- تنفيذ برامج تعليمية في المدارس والمجتمعات المحلية لرفع مستوى الوعي حول السلامة على الانترنت ومخاطر الاستغلال.

المجتمعات المتدينة:

في المجتمعات المتدينة ، قد يكون الحوار حول قضايا مثل الاعتداء الجنسي صعبًا، وقد تكون هناك حاجة إلى استراتيجيات خاصة إضافية، **مثل**:

- التعليم والتوعية بلغات المجتمع المصممة مع الحساسية الثقافية.
- تشجيع التواصل المفتوح والصادق بين الآباء والأطفال حول الأنشطة والاهتمامات والتجارب عبر الإنترنت.
- إشراك القادة المجتمعيين والدينيين والعلماء في رفع مستوى الوعي.
- التأكيد على أهمية مهارات القراءة والكتابة الرقمية، بما في ذلك التفكير النقدي، ومحو الأمية الإعلامية، والسلوك الأخلاقي عبر الإنترنت، لتمكين الأطفال والشباب من التنقل في عالم الانترنت بأمان ومسؤولية.
- الشراكة مع منظمات المجتمع والمساجد والمجالس والمدارس ومجموعات الشباب لتنظيم ورش العمل والندوات وحملات التوعية حول السلامة على الانترنت وحماية الطفل، بلغات المجتمع.
- إنشاء خدمات استشارية وشبكات دعم داخل المجتمع لمساعدة الأطفال والآباء والأسر المتضررة من سوء المعاملة أو الاستغلال عبر الانترنت.
- تشجيع تطوير مساحات إيجابية وبناءة على الانترنت تدعم القيم الإسلامية المتمثلة في التواضع والاحترام واللياقة.
- دعم المبادرات التي تعزز إنشاء المحتوى الأخلاقي، والمواطنة الرقمية، وقدوة الأدوار الإيجابية داخل المجتمع الإسلامي عبر الانترنت.

صناعة التكنولوجيا:

- تطوير وتنفيذ خوارزميات قوية للإشراف على المحتوى لاكتشاف وإزالة مواد استغلال الأطفال من المنصات عبر الانترنت.
- تعزيز آليات الإبلاغ لتسهيل قيام المستخدمين بالإبلاغ عن حالات سوء المعاملة أو الاستغلال.
- الاستثمار في البحث والتطوير لخلق تقنيات مبتكرة لمنع ومكافحة استغلال الأطفال عبر الإنترنت.
- التعاون مع وكالات إنفاذ القانون والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين لتبادل المعلومات والموارد.
- تنفيذ أنظمة التحقق من العمر وغيرها من التدابير لحماية القاصرين من الوصول إلى المحتوى الضار عبر الإنترنت.

مقدمو الخدمة عبر الإنترنت:

- تعزيز تعليم السلامة عبر الإنترنت من خلال توفير الموارد والمبادئ التوجيهية للمستخدمين، وخاصة الآباء والأطفال.
- تنفيذ إجراءات مصادقة المستخدم للتحقق من هويات المستخدمين وأعمارهم.
- تعزيز ثقافة الإبلاغ عن طريق تشجيع المستخدمين على الإبلاغ عن حالات سوء المعاملة أو الاستغلال وتقديم الدعم للمبلغين عن المخالفات.
- احترام خصوصية المستخدم وسريته عند التعامل مع بلاغات سوء الاستخدام أو الاستغلال، وضمان الامتثال لقوانين حماية البيانات.

وفي هذا الصدد وبناء على ما تم رصده من العديد من المخاطر يمكن أن نلخص أهم التوصيات لمنع الاستغلال الجنسي للأطفال على النحو التالي:

- استحداث التشريعات التي تضمن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي في البيئة الرقمية بكافة دول العالم وهو ما قامت به دولة قطر في اصدار قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية الصادر بالقانون رقم (14) لسنة 2014.

- استصدار قانون لحماية حقوق الطفل على أن تتضمن بنوده نصوص وأحكام رامية إلى توفير الحماية اللازمة للأطفال من مساوئ استخدام تكنولوجيا المعلومات ومنها على سبيل المثال حماية الطفل من مخاطر الألعاب الغير مطابقة للمواصفات والمعايير الصحية والبيئية والدينية والثقافية وحظر السماح للأطفال بمشاهدة أي من العروض المحظورة عليهم في دور السينما والأماكن العامة وحظر اصطحابهم لتلك الأماكن.
- حظر نشر أو عرض أو تداول أي مصنفات فنية مرئية أو مسموعة خاصة بالطفل تخاطب غرائزه أو تزيين له السلوكيات المخالفة للقيم الدينية والمجتمعية أو يكون من شأنها تشجعيه على الجنوح أو الإضرار بسلامته العقلية أو البدنية.
- اعداد استراتيجية وطنية لحماية الطفل من الاستغلال والعنف والإباحية كجزء رئيسي من استراتيجية الاتصالات الوطنية بهدف وضع الضوابط والسياسات والأطر العملية الفعالة.
- استحداث برامج لوقاية الأطفال وتوعية المجتمع وبرامج خدمات لحماية الأطفال من الاستغلال والعنف الجنسي، وكذلك برامج لتدريب المهنين المعنين باكتشاف هذه الجرائم.

تشجيع الأطفال واليافعين بصورة مستمرة على ممارسة أنشطة رياضية وفنية هادفة والاندماج بالحياة الاجتماعية مع الأصدقاء لاستثمار الوقت بعيداً عن الوسائط الإعلامية التي قد تعرضهم للعنف.

3. ما هي الثغرات المتبقية التي تحد من التنفيذ والتطبيق الفعالين للقوانين والسياسات والمبادئ التوجيهية الحالية لمنع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي على الانترنت وكشفهما والإبلاغ عنهما وحمايتهما.

مثل أي جرائم أخرى متعلقة بالإنترنت، يواجه الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت تحديات مختلفة على الإنترنت على الرغم من وجود لوائح وتوجيهات وقوانين لمنع تلك الجرائم ولا تنشأ هذه التحديات أثناء الكشف عن الجريمة ومنعها بل أيضًا في أعقاب الجريمة والإجراءات القانونية ونشر الوعي.

- **الإبلاغ**: معظم البلاغات (الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت) التي نتلقاها هي من مقدمي خدمات الإنترنت (مواقع التواصل الاجتماعي) أو من خلال مكتب الرصد أو من خلال فحص الأجهزة التي تم ضبطها في إجراءات البلاغات الأخرى (مواد الاستغلال الجنسي للأطفال)، ولا يتم الإبلاغ عن الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت لاعتبارات اجتماعية، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى عوامل مثل الخوف من الانتقام، وبسبب الشعور بالخجل أو الخوف من سمعتهم في المجتمع أو وصمة العار

وعدم فهم كيفية الإبلاغ عن مثل هذه الحوادث. وقد يتردد الضحايا في التحدث علناً أو قد لا يدركون حتى أنهم يتعرضون للاستغلال، مما يجعل من الصعب تحديد هذه الجرائم والتصدي لها بفعالية. علماً بأنه نظراً لقلة الوعي، وخاصة في منطقتنا لتلك الاعتبارات، فإن الناس لا يدركون خطورة هذه الجريمة وتأثيرها على الطفل والمجتمع وعدم إدراك حقيقة وجود فرق بين المحتوى الجنسي للبالغين والمحتوى الجنسي الذي يصور المراهقين (القاصرين).

- **عدم وجود قانون محدث**: مثل أي شكل آخر من أشكال الجرائم الإلكترونية، يمثل التقدم التكنولوجي والذكاء الاصطناعي تحديات في محاكمة المدانين وتحديد عقوبته حسب القانون الحالي. هناك قلق للأفراد الذين يستخدمون الذكاء الاصطناعي لإنتاج مواد الاستغلال الجنسي على الأطفال، حيث لا تكون الضحية شخصية اعتبارية حقيقية بل شخصًا تم إنشاؤه بواسطة الكمبيوتر بالذكاء الاصطناعي ويشبه شخصًا حقيقيًا. إن القوانين الحالية التي تتناول الاستغلال الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت أصبحت قديمة ولا تقدم سوى نظرة عامة واسعة النطاق إلا على سيناريو عام. كما أن نجاح المحاكمة في هذه القضايا يتطلب قضاة يتمتعون بفهم عميق للتكنولوجيا.
- **التشفير وإخفاء الهوية**: هي أدوات يستخدمها مرتكبو الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت لتغيير أساليبهم وتحسينها باستمرار، مما يجعل من الصعب على وكالات إنفاذ القانون اكتشاف الجرائم أو تحديد هوية المشتبه بهم، كما يجعل من الصعب مواكبة تلك التطورات ومكافحة هذه الجرائم بشكل فعال.
- **عدم وجود الوعي في المجتمع**: كما هو موضح سابقًا، فإن نقص الوعي في المجتمع وخاصة النقص في توعية الأطفال عن مفاهيم الاعتداء الجنسي وطريقة الإبلاغ في حالة تعرضهم للاعتداءات الجنسية يؤدي إلى استدراج الطفل عبر الإنترنت وثم يقومون بتوجيهه بإنتاج محتوى جنسي للأطفال حيث لا يكون الطفل على علم بخطورة أفعاله.
- ضعف الوعي المجتمعي والأسري بالقوانين والتشريعات الرامية لحماية الطفل من العنف والاستغلال عبر وسائل الانترنت.
- غياب الرقابة الوالدية على الأطفال، وغياب الحوار الأسري بين الطفل ووالديه الأمر الذي يجعل الطفل ضحية للاستغلال لخوفه من التحدث مع والديه.

- الوصمة الاجتماعية لدى الافراد والمجتمع تجاه الإبلاغ والشكاوى فالبعض يفضل التكتم على مثل هذه الأمور خوفاً من النظرة المجتمعية .
- غياب الرقابة الحقيقية في أغلب دول العالم على منتجي الألعاب والوسائط الإعلامية المختلفة.
- عدم وجود آليات تنفيذية واضحة على مستوى التعامل مع الوصمة الاجتماعية وعدم إفصاح الضحايا .
- حاجة المهنين لتدريب متخصص في التحقيق وجمع الأدلة ورصد التجاوزات في استخدام الانترنت والهواتف المحمولة.
- صعوبة الوصول على مرتكبي الجرائم الالكترونية على المستوى العالمي فقد يقع الطفل ضحية للاستغلال الجنسي عبر دولة أخرى يصعب في هذه الحالة الوصول إلى الجاني.
- لا يوجد ما يكفي من التعاون وتبادل المعلومات بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات ووكالات إنفاذ القانون وشركات التكنولوجيا والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية.
- لا يتم بالضرورة مواكبة القوانين والسياسات والمبادئ التوجيهية للتقدم التكنولوجي.
- عدم كفاية برامج التعليم والتوعية الشاملة للأطفال والآباء والمعلمين ومقدمي الرعاية حول السلامة عبر الانترنت ومخاطر الاستغلال، وخاصة فيما يتعلق بالاستغلال الجنسي، لأنه يعتبر موضوعا محظورا في بعض الثقافات. التغلب أيضًا على متلازمة "**لن يحدث لي أو لطفلي**".

4 .ما هي التحديات الموجودة في استخدام هذه التقنيات أو المنتجات أو الخدمات الرقمية والتي تعيق عمل جهات إنفاذ القانون عبر الولايات القضائية في عملها للتحقيق في مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت و اكتشافها وإزالتها ومقاضاة هذه الجر ائم؟

في دولة قطر يتولى قطاع الحماية الاجتماعية ومنظمات حقوق الطفل إجراءات الدعم القانوني لضحايا العنف من الأطفال من خلال تقديم الاستشارات والمساعدة القانونية للأطفال ضحايا العنف ومنعه عنهم من خلال كفالة الحماية الفعالة لحقوقهم لضمان عدم تكرار تعرضهم للعنف، اذ يتم إعلام ذويهم بما هو متاح من العون والمساعدة ، وتعريفهم كذلك بنتيجة التحقيقات ودورهم فيها ، وتزويد النيابه العامه عن ما نجم من العنف من آثار على الضحية (نفسية واجتماعية) بتقرير متضمناً ذلك، كما يتم التنسيق و متابعة البلاغات مع الجهات الأمنية والقضائية وغيرها من الجهات والمؤسسات المعنية بالدولة بهدف تقديم كافة

الدعم والمساعدة القانونية للأطفال ضحايا العنف ومن ثم واخطار ذويهم بموعد ومكان مداولات المحكمة وتمكين ذويهم من حضور الجلسات في حال الرغبة في ذلك عندما تكون الضحية مقيمة في دار الايواء المؤقت للمركز ، ولضمان مساءلة الجناة والوصول الى العدالة قام المركز بافتتاح فرع له في إدارة امن العاصمة يتم فيه استقبال الضحايا، لتقديم الخدمات اللازمة وفقاً لاحتياجات الضحية (الطبية والنفسية والاجتماعية والقانونية) والتي تتباين حسب الضحية وطابع الجريمة وذلك تمهيدا لإعادة التأهيل كما يتم تقديم المساعدة القانونية لغير القادرين من الفئات المستهدفة من خلال التنسيق مع جمعية المحامين وتوكيل محامين متطوعين للدفاع عن الضحية بدون مقابل.

- ومع الطبيعة العالمية للإنترنت، تنشأ قضايا تتعلق بالولاية القضائية عندما تحدث جرائم عبر الحدود، بما في ذلك الثغرات القانونية، مما يجعل من الصعب إنفاذ القوانين وتنسيق التحقيقات بشكل فعال.
- قد تعيق القيود القانونية وقوانين الخصوصية وأنظمة حماية البيانات أيضًا وصول سلطات إنفاذ القانون إلى المعلومات والأدلة اللازمة للتحقيقات، خاصة عند التعامل مع عمليات نقل البيانات الدولية والتعاون عبر الحدود.
- غالبًا ما تفتقر وكالات إنفاذ القانون إلى المعرفة اللازمة ولا تتمتع بالخبرة التقنية مثل مرتكبي الجرائم، وعادةً ما تحاول وكالات إنفاذ القانون اللحاق بالركب والتخلف عن الركب في استخدام التقنيات الحديثة، في حين يعمل الجناة غالبًا ضمن شبكات متطورة، ويكيفون أساليبهم مع التقنيات الجديدة . وغالبًا ما يستخدمون أدوات التشفير وإخفاء الهوية لإخفاء هوياتهم وأنشطتهم، مما يجعل من الصعب على وكالات إنفاذ القانون تعقبهم والتعرف عليهم.
- قد يكون الحصول على التعاون والمساعدة في الوقت المناسب من شركات التكنولوجيا ومقدمي الخدمات عبر الإنترنت في توفير البيانات والحفاظ على الأدلة وإزالة المحتوى غير القانوني أمرًا صعبًا بسبب الاعتبارات القانونية والتقنية والتجارية.
- يمكن أن تؤدي الاختلافات في الأنظمة القانونية، والحواجز اللغوية، والأعراف الثقافية، والمواقف الاجتماعية إلى إعاقة التحقيق والملاحقة القضائية في القضايا العابرة للحدود. لا يتم الإبلاغ عن العديد من حالات استغلال الأطفال وإساءة معاملتهم عبر الإنترنت بسبب عوامل مثل الخوف من الانتقام والوصم وانعدام الثقة في وكالات إنفاذ القانون والأنظمة القانونية.

كما ذكرنا أعلاه عن التحديات لمنع تلك الجرائم ولا تنشأ هذه التحديات أثناء الكشف عن الجريمة ومنعها بل أيضًا في أعقاب الجريمة والإجراءات القانونية حيث يوفر الإنترنت والتكنولوجيا خدمة التشفير وأدوات إخفاء الهوية لأغراض أمنية ومع ذلك يتم استغلال هذه الخدمات من قبل المجرمين، مما يجعل من الصعب على وكالات إنفاذ القانون اكتشاف الجرائم أو تحديد هويتهم بالإضافة إلى ذلك، توفر نفس التقنية أدوات لحذف المحتوى بشكل آمن، مما يؤدي إلى تعقيد عملية استعادة الأدلة المحذوفة. كما تمثل طبيعة الإنترنت التي لا حدود لها تحديات قضائية، حيث أن الجرائم عبر الإنترنت غالبًا ما تتجاوز الحدود الوطنية. يمكن أن تؤدي الاختلافات في الأطر القانونية وقدرات الإنفاذ عبر الولايات القضائية إلى إعاقة الجهود المبذولة لملاحقة الجناة ومحاسبتهم.

5. ما هي التدابير التقنية والتنظيمية التي يمكن أن تتخذها الدول وصناعة التكنولوجيا ومقدمو الخدمات عبر الإنترنت (التشريعية والتنظيمية والإدارية والمؤسسية وغيرها) للتخفيف من مخاطر حقوق الإنسان المرتبطة بالاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت، وضمان الحد الأدنى من التنسيق بين الولايات القضائية القانونية؟

<u>في الدول:</u>

- سن قوانين شاملة تجرم استغلال الأطفال والاعتداء الجنسي على الانترنت، مع ضمان التزام الأطر القانونية بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- إنشاء فرق عمل أو مجموعات عمل متعددة التخصصات تشمل إنفاذ القانون، ووكالات حماية الطفل، وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة لتنسيق الجهود وتبادل المعلومات.
- التفاوض على اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف مع الدول الأخرى لتسهيل التعاون في التحقيق والملاحقة القضائية في القضايا العابرة للحدود.
- توفير التدريب والموارد لوكالات إنفاذ القانون والقضاة والمدعين العامين وغيرهم من المسؤولين المعنيين بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان، والطب الشرعي الرقمي، وأفضل الممارسات للتعامل مع القضايا التي تنطوي على استغلال الأطفال.
- ضمان الوصول إلى خدمات الدعم الشاملة للضحايا، بما في ذلك الاستشارة والرعاية الطبية والمساعدة القانونية وتدابير الحماية.

صناعة التكنولوجيا:

- تطوير وتنفيذ أدوات متقدمة للإشراف على المحتوى تعطي الأولوية لاعتبارات حقوق الإنسان، بما في ذلك الخصوصية وحقوق الضحايا.
- نشر تقارير شفافية منتظمة توضح بالتفصيل جهود الشركة لمكافحة استغلال الأطفال والاعتداء الجنسي عبر الإنترنت، بما في ذلك البيانات المتعلقة بعمليات إزالة المحتوى والتعاون في مجال إنفاذ القانون وطلبات بيانات المستخدمين.
- تزويد المستخدمين بموارد التعليم والتوعية بشأن السلامة عبر الإنترنت، بما في ذلك التوجيه بشأن تحديد مواد استغلال الأطفال والإبلاغ عنها والوصول إلى خدمات الدعم.
- دمج ميزات سلامة الأطفال في المنتجات والخدمات الرقمية بشكل افتراضي، مثل إجراءات التحقق من العمر، والضوابط الأبوية، وآليات الإبلاغ المصممة خصيصًا للأطفال وأولياء الأمور.

مقدمو الخدمة عبر الإنترنت:

- ضمان الامتثال للمعايير واللوائح القانونية ذات الصلة التي تحكم استغلال الأطفال والاعتداء الجنسي عبر الانترنت، بما في ذلك قوانين حماية البيانات، ولوائح الخصوصية، وتشريعات حماية الطفل.
- تنفيذ آليات إبلاغ سهلة الاستخدام للإبلاغ عن مواد استغلال الأطفال والسلوك المسيء، وضمان الاستجابة السريعة والفعالة للبلاغات مع الحفاظ على خصوصية المستخدم وعدم الكشف عن هويته.
- تنفيذ تدابير قوية لحماية البيانات لحماية خصوصية المستخدم وسريته، بما في ذلك التشفير وإخفاء هوية البيانات وممارسات التخزين الآمنة.
- تطوير وإنفاذ السياسات التي تعطي الأولوية للمصالح الفضلى للطفل، بما في ذلك سياسات عدم التسامح مطلقًا مع مواد استغلال الأطفال والتدابير الاستباقية لمنع الاستمالة وإساءة الاستخدام على المنصات عبر الإنترنت.

- إخضاع المنصات والخدمات لعمليات تدقيق مستقلة وعمليات اعتماد لتقييم الامتثال لمعايير حقوق الإنسان وتحديد مجالات التحسين في تخفيف المخاطر المرتبطة باستغلال الأطفال والاعتداء الجنسي عبر الإنترنت.

6. هل هناك أمثلة عملية أخرى لعمليات المراقبة الداخلية والشكاوى والإبلاغ؟ وإنشاء الهيئات التنظيمية والتدخلات والمسارات العلاجية وإجراء الحماية القوية والعناية الواجبة بحقوق الأطفال وتقييم المخاطر وعمليات وضع المعايير الفنية لضمان السلامة والشمولية حسب التصميم؟

في دولة قطر يتولى قطاع الحماية الاجتماعية ومنظمات حقوق الطفل إجراءات الدعم القانوني لضحايا العنف من الأطفال من خلال تقديم الاستشارات والمساعدة القانونية للأطفال ضحايا العنف ومنعه عنهم من خلال كفالة الحماية الفعالة لحقوقهم لضمان عدم تكرار تعرضهم للعنف، إذ يتم إعلام ذويهم بما هو متاح من العون والمساعدة ، وتعريفهم كذلك بنتيجة التحقيقات ودورهم فيها ، وتزويد النيابة عن ما نجم من العنف من آثار على الضحية (نفسية واجتماعية) بتقرير متضمناً ذلك، كما يتم التنسيق و متابعة البلاغات مع الجهات الأمنية والقضائية وغيرها من الجهات والمؤسسات المعنية بالدولة بهدف تقديم كافة الدعم والمساعدة القانونية للأطفال ضحايا العنف من تم واخطار ذويهم بموعد ومكان مداولات المحكمة وتمكين ذويهم من حضور الجلسات في حال الرغبة في ذلك عندما تكون الضحية مقيمة في دار الايواء المؤقت للمركز ، ولضمان مساءلة الجناة والوصول إلى العدالة قام المركز بافتتاح فرع له في إدارة امن العاصمة يتم فيه استقبال الضحايا، لتقديم الخدمات اللازمة وفقاً لاحتياجات الضحية (الطبية والنفسية والاجتماعية والقانونية) والتي تتباين حسب الضحية وطابع الجريمة وذلك تمهيدا لإعادة التأهيل كما يتم تقديم المساعدة القانونية لغير القادرين من الفئات المستهدفة من خلال التنسيق مع جمعية المحامين وتوكيل محامين متطوعين للدفاع عن الضحية بدون مقابل.

- يمكن للمنصات عبر الانترنت ومقدمي الخدمات تنفيذ عمليات مراقبة داخلية قوية للشكاوى تسمح للمستخدمين بالإبلاغ عن حالات استغلال الأطفال أو إساءة معاملتهم أو المحتوى غير المناسب. على سبيل المثال، قد يكون لدى شركات وسائل التواصل الاجتماعي فرق مخصصة لمراجعة التقارير المتعلقة بمواد استغلال الأطفال والرد عليها.

- التعاون مع شركاء الصناعة وهيئات المعايير والخبراء الفنيين لتطوير وتنفيذ المعايير الفنية لحماية الطفل عبر الإنترنت. وقد يشمل ذلك معايير للإشراف على المحتوى، وحماية البيانات، والتشفير، والأمن السيبراني لضمان السلامة والشمولية حسب التصميم.
- تطوير أدوات وأطر تقييم المخاطر لتحديد وتخفيف المخاطر المحتملة على الأطفال في بيئات الإنترنت. وقد يشمل ذلك إجراء تقييمات منتظمة للمخاطر، ومراقبة التهديدات الناشئة، وتكييف الاستراتيجيات لمواجهة التحديات الناشئة.
- يمكن للحكومات إنشاء هيئات أو وكالات تنظيمية مكلفة بالإشراف على جهود حماية الطفل عبر الإنترنت، وإنفاذ القوانين واللوائح ذات الصلة، والتنسيق مع أصحاب المصلحة في الصناعة. يجوز لهذه الهيئات إجراء عمليات التدقيق وإصدار المبادئ التوجيهية والتعاون مع وكالات إنفاذ القانون.

كما أن لدينا قنوات تواصل سريعة مع مزودي خدمات الإنترنت الدولية وشركات وسائل التواصل الاجتماعي والمنظمات الخاصة بحماية الأطفال ومقدمي خدمات التخزين السحابية الخ للكشف التلقائي عن وجود مواد الاستغلال الجنسي للأطفال والإبلاغ عن نشرها، أو استدراج الأطفال عبر الإنترنت، أو تهديد أو ابتزاز قاصر وإزالة المواد على الفور تفاديا لانتشارها وتحديد هوية المشتبه بهم، كما لدينا مكتب خاص لرصد الأنشطة غير قانونية عبر الإنترنت وعلى وسائل التواصل الاجتماعي بما في ذلك الجرائم ضد الأطفال بهدف منع الجريمة قبل وقوعها او الحد من انتشارها وعندما يتعلق الأمر بحماية الأطفال الضحايا، فإننا نتبع القواعد التي حددها القانون المحلي والمعايير التي وضعها الإنتربول فيما يتعلق بمواد الاستغلال الجنسي للأطفال والمستغلين سواء بمشاركة المعلومات الخاصة بالمجرمين المدانين مع الإنتربول وتقديم معلوماتهم إلى بلدهم الأصلي أو مشاركة المواد التي تم تحريزها مع الإنتربول لتحديد الضحايا ووضع معلومات الجناة ضمن قوائم الخطر على الأطفال من اجل حماية الأطفال وضمان أن الأشخاص المدانين لا يمكنهم التواصل معهم.

كما انضمت (إدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية والإلكترونية بوزارة الداخلية) إلى منصة المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين (National Center for Missing & Exploited Children) لاستلام تقارير المنظمة وللمساعدة في التحقيقات على المنصة من أجل التحقيق أو إبلاغ عن المواد الجنسي للأطفال وإزالتها، مع العلم بأن المنظمة هي مؤسسة خاصة غير ربحية تعمل في الولايات المتحدة وتعمل على حماية الأطفال والاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت وتعمل كوسيط بين القطاعات الخاصة وجهات إنفاذ القانون لإبلاغ عن استغلال الجنسي للأطفال على الإنترنت حيث تعمل المنظمة مع مزودي الخدمة عبر الإنترنت ومشغلي الشبكات الاجتماعية وشركات الاتصالات مثل جوجل وفيسبوك وتويتر ومايكروسوفت لتحسين آليات الكشف عن تلك المواد تلقائياً وإزالتها من الإنترنت وكذلك تقديم المساعدة في تحديد هوية المشتبه بهم وبدأنا باستلام البلاغات والتقارير والمحتويات المتعلقة بالاستغلال الجنسي للأطفال والتي تقع تحت دائرة الاختصاص القضائي القطري للتحقيق والتدخل اللازم، وفي عام 2018م انضمت (إدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية والإلكترونية بوزارة الداخلية) بالتعاون مع وحدة الإنتربول لمكافحة الجرائم المرتكبة ضد الأطفال إلى "قاعدة البيانات الدولية لصور الاستغلال الجنسي للأطفال" (International Child Sexual Exploitation Database) وأصبحت دولة قطر أول دولة خليجية تنضم إلى القاعدة، حيث تساعد قاعدة البيانات هذه الأخصائيين في جميع أنحاء العالم على تحليل ومقارنة صور الاعتداءات الجنسية على الأطفال وتحديد الأطفال الضحايا.

7. في حالة الذكاء الاصطناعي المستحدث والتشفير الشامل ما هي التحديات وتدابير التخفيف الموصي بها، بما في ذلك تطبيق التكنولوجيا المتقدمة التي تحتاجها شركات التكنولوجيا ومقدمو الخدمات عبر الإنترنت وجهات إنفاذ القانون لمنع المشاركة وإزالة مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال ؟

- ومع تكيف المجرمين مع التقنيات والمنصات الناشئة، مثل شبكة الانترنت المظلمة والشبكات اللامركزية وتطبيقات المراسلة المجهولة، أصبحت الطرق التقليدية للكشف والإنفاذ أقل فعالية. يمكن للذكاء الاصطناعي أن يعزز الجهود بشكل كبير من خلال أتمتة اكتشاف المحتوى الضار وإزالته، ومع ذلك، فإنه قد يواجه تحديات في تحديد هذه المواد بدقة، خاصة إذا كانت مشفرة. وللتخفيف من ذلك، تحتاج الشركات إلى الاستثمار في مزيد من التطوير لأدوات وخوارزميات الذكاء الاصطناعي لجعلها قادرة على اكتشاف البيانات المشفرة. علاوة على ذلك، تتطلب نماذج الذكاء الاصطناعي التدريب المستمر والتحسين لمواكبة التقنيات المتطورة التي يستخدمها الجناة. ومع ذلك، يجب أن يكون هذا متوازنا مع حقوق الخصوصية، الأمر الذي يمكن أن يشكل تحدياً.

7. هل هناك أي أمثلة على التدابير الاستباقية المتخذة لتسهيل التشاور والمشاركة مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة بما في ذلك الأطفال ومنظمات حقوق الطفل لتوجيه السياسات والتشريعات ووضع المعايير التقنية وتنفيذ العمليات للقضاء على الاعتداء الجنسي للأطفال واستغلالهم في العالم؟ البيئة الرقمية؟

في هذا الصدد نرصد أبرز جهود قطاع الحماية الاجتماعية بدولة قطر في الجانب التشريعي:

1. قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية الصادر بالقانون رقم (14) لسنة 2014 :

حيث يهدف قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية إلى حفظ حقوق الأفراد المادية والمعنوية وحرياتهم في البيئة الافتراضية للشبكات الإلكترونية وذلك من خلال تجريم أفعال التعدي على أي من تلك الحقوق ووضع ضوابط وإجراءات لضبط تلك الجرائم.

2. دليل مكافحة الجرائم الإلكترونية:

يحتوي الدليل على مجموعة من الأسئلة والأجوبة التي تتعلق بالجرائم الإلكترونية وما يرتبط بها من مصطلحات تقنية، ومذهب المشرع القطري في تجريمها والحد منها وإجراءات ضبطها، والتعاون بين دولة قطر والمجتمع الدولي في هذا الشأن، وذلك كله استنادا إلى قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية المشار إليه.

3. اتفاقية حقوق الطفل الصادر بالموافقة على انضمام دولة قطر إليها المرسوم رقم (54) لسنة 1995، المعدل بالمرسوم رقم (35) لسنة 2010.

بالإضافة إلى المبادرات المقترحة ومنها على سبيل المثال:

- إعداد تطبيق الرقابة الأبوية.
- إطلاق لعبة أمان الالكترونية وهي لعبة تفاعلية الكترونية للأطفال في المدارس تهدف إلى تعليم الطفل كيف يحمى نفسه خارج المنزل أو كيف يحمي نفسه في أماكن مختلفة.
- إطلاق لعبة سينار وهي أول لعبة قطرية صديقة للطفل وخالية من العنف وتمتاز اللعبة بهويتها القطرية.
- عمل ندوة حول الإدمان الرقمي تناولت التعرف على اثار الإدمان الرقمي.
- إطلاق روبوت أمان وهو لعبة الكترونية تعليمية تهدف الي توعية الطفل بمفاهيم إيجابية هامة إطلاق مختبر الألعاب الالكترونية لتثقيف وتوعية الطفل بمخاطر الألعاب الالكترونية

- فرق عمل أو مجموعات عمل متعددة أصحاب المصلحة تضم ممثلين عن الوكالات الحكومية وجهات إنفاذ القانون وشركات التكنولوجيا ومنظمات حقوق الطفل والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. لقد كان لدى قطر في الماضي، ولديها في الوقت الحاضر، مجموعات دعم للسلامة السيبرانية تضم العديد من أصحاب المصلحة. تقوم قطر أيضًا بتصفية المحتوى على مستوى الدولة لتقليل المحتوى الضار الذي يصل إلى المجتمعات الضعيفة ويتم ذلك من خلال نهج أصحاب المصلحة المتعددين.
- لجان أو مجالس استشارية للأطفال مكونة من أطفال وشباب لتقديم رؤى ووجهات نظر حول قضايا السلامة عبر الإنترنت.
- المشاورات العامة والمنتديات واجتماعات أصحاب المصلحة للحصول على المدخلات والتعليقات حول السياسات والتشريعات والمعايير الفنية المقترحة المتعلقة بحماية الطفل عبر الإنترنت. وقد نظمت قطر عددًا من هذه الفعاليات بالتعاون مع منظمات مثل) FOSI معهد سلامة الأسرة عبر الإنترنت.(
- ورش عمل ومجموعات تركيز تركز على الأطفال لإشراك الأطفال في تطوير واختبار ميزات وأدوات الأمان عبر الانترنت، وإشراك الأطفال بشكل فعال في عملية التصميم. وينبغي أن تتضمن برامج الأمة الذكية والمدن الذكية هذه العناصر كجزء من تفكيرها التصميمي.
- تلعب حملات ومبادرات المناصرة التي يقودها الشباب (التي تقودها وزارة الشباب على سبيل المثال) دورًا حاسمًا في رفع مستوى الوعي حول الاعتداء والاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت والدعوة إلى توفير حماية أقوى للأطفال في العالم الرقمي. علاوة على ذلك، توضيح ضرورة التعاون بين جهات حكومية متعددة، حيث أن سلامة الطفل هي مسؤولية الجميع.

- برامج تعليم السلامة عبر الإنترنت تستهدف الأطفال وأولياء الأمور والمعلمين ومقدمي الرعاية، من خلال موارد عبر الإنترنت مثل www.safespace.qa، والتي تعد إحدى نتائج تفويض السلامة الإلكترونية لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في قطر.

9 .ما نوع الآلية التي يمكن وضعها لتقديم أفضل دعم وتنسيق للمشاركة المشتركة للقطاعين العام والخاص على المستوى الدولي بشأن التهديدات القائمة والناشئة التي تشكلها التكنولوجيات الرقمية على الأطفال، من أجل ضمان المواءمة والتعميم عبر الجهود المحلية والإقليمية عند مكافحة هذه الظاهرة؟

الوعي هو مفتاح صحة الأسرة وسلامة المجتمع، وهو معيار متعدد الأبعاد يهتم ببناء وعي الآباء حول المخاطر التي يسببها الاستخدام المفرط للتكنولوجيا الحديثة والوسائل الرقمية. ومن المؤكد أن الانتماء والقدرة على التكيف مع البيئة الخارجية والتشجيع والتواصل الفعال سيخلق أسرة قوية يمكنها الوقوف ضد جميع التهديدات الاجتماعية، بما في ذلك التهديدات السيبرانية. فتعلم قواعد السلوك الامن في جميع وسائل التكنولوجيا ووضع حدود للتفاعل والتعامل عبر هذه الوسائل التكنولوجية حاجة أساسية من خلال وضع آليات راعية للحفاظ على الصفات الأساسية للأسرة الناجحة وتظافر جهود كافة أفراد المجتمع وقطاعاته المختلفة. مع ضرورة العمل على تحفيز التفكير الإبداعي من خلال تسخير التكنولوجيا في الحفاظ على المجتمع وتقوية الروابط الاسرية.

- استحداث اتفاقية دولية يتشارك بها كافة دول العالم تتضمن بنود واضحة لحماية الطفل من مخاطر وسائل تكنولوجيا المعلومات.
- اعداد استراتيجية اتصالات دولية تشمل تدابير ومعايير تضمن حماية الأطفال.
- عقد اجتماعات دورية لمناقشة اهم التحديات التي تواجه دول العالم ومنظمات حقوق الطفل ووضع التوصيات اللازمة.
- توفير خدمات الحماية والتمكين الاجتماعي اللازمة للأطفال ضحايا العنف والمعرضين له وذلك في تسخير التكنولوجيا لتسهيل الوصول لخدمات منظمات حقوق الطفل عبر تطبيقات الجوال والأجهزة الذكية لتقديم الاستشارات والخدمات اللازمة للمرأة و لطفل ، ويوفر لهم الحماية اللازمة لتمكينه من الإبلاغ عند تعرضهم لسوء المعاملة أو أي عنف.

- إنشاء فرق عمل أو مجموعات عمل دولية وإقليمية تتألف من ممثلين عن حكومات الولايات، وشركات التكنولوجيا، ومنظمات حقوق الطفل، ووكالات إنفاذ القانون، وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة.
- وضع اتفاقيات أو اتفاقيات عالمية تضع معايير ومبادئ مشتركة لحماية الأطفال في البيئة الرقمية، وتساعد في التغلب على التحديات العابرة للحدود.
- إطلاق حملات توعية عالمية لتثقيف الأطفال وأولياء الأمور والمعلمين ومقدمي الرعاية حول مخاطر التقنيات الرقمية وكيفية البقاء آمنًا على الإنترنت. يمكن لهذه الحملات الاستفادة من الشراكات بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية وشركات التكنولوجيا للوصول إلى جمهور واسع وتعزيز الرسائل المتسقة. وينبغي لأحداث مثل أسبوع السلامة السيبرانية أن تصبح أحداثاً إقليمية ودولية.
- تطوير معايير وإرشادات دولية لحماية الطفل الرقمي، تغطي مجالات مثل الإشراف على المحتوى، وحماية الخصوصية، والتحقق من العمر، وتعليم السلامة عبر الإنترنت.
- إنشاء شبكات أو اتحادات بحثية عالمية لتسهيل التعاون وتبادل المعرفة بين الباحثين والأكاديميين والخبراء العاملين في قضايا حماية الطفل الرقمية.
- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص للاستفادة من الخبرات والموارد والابتكارات في كلا القطاعين في مكافحة التهديدات الرقمية التي يتعرض لها الأطفال.
- مشاركة الموارد بلغات المجتمع، للمساعدة في تسريع نشر المعلومات المتعلقة بحماية الأطفال عبر الإنترنت.
- توفير خبراء وسفراء السلامة على الإنترنت لدعم الدول التي تتأخر في تنفيذ القوانين والسياسات المتعلقة بحماية الأطفال.

إنشاء منصات آمنة لتبادل المعلومات والتعاون الدولي بشأن التهديدات الرقمية التي يتعرض لها الأطفال.

معلومات عن الجهود التوعوية والوقائية التي قام بها مركز دعم الصحة السلوكية بشأن الاستغلال الجنسي الحالي والناشئ ضد الأطفال في البيئة الرقمية

1. **نشر كتيب توعوي بعنوان الملخصات البحثية (العدد الأول)2016.**

من الدراسات التي أجريت في مجال اهتمام مركز دعم للصحة السلوكية تلك التي تحدثت عن الاستغلال الجنسي للأطفال حيث أشارت الدراسة أن حالات العدوان الجنسي لها أن تقع على الأطفال في مختلف مراحل الطفولة والحداثة، وتمتد من عمر الخمس سنوات أو دون ذلك، إلى سن الخامسة عشر، ويحدث العدوان على الأطفال الذكور والإناث منهم -على الإناث بنسبة عشرة أضعاف الذكور- كما تطرقت الدراسة إلى أن مضاعفات الاستغلال الجنسي غالباً ما تمتد آثارها لتشمل مرحلة الطفولة وأحياناً المراهقة والبلوغ حتى الشيخوخة، وتعتبر المشاكل العاطفية والسلوكية وفقدان الثقة بالنفس من أهم المشاكل الشائعة التي يتعرض لها الأشخاص الذين كانوا ضحايا الاستغلال الجنسي في مرحلة الطفولة والذين لم يحصلوا على الدعم والعلاج المناسب.

بعض صور الاستغلال الجنسي للطفل:

- الاستعراء.
- عرض أفلام إباحية أو صور فاحشه عليه.
- إجباره على التلفظ بألفاظ جنسية فاحشة.

وبينت الدراسة أن ظاهرة الاستغلال الجنسي منتشرة بشكل كبير: حيث تتعرض فتاة من كل (4) فتيات على الأقل و ولد من كل (7) أولاد للاستغلال الجنسي 10%من هؤلاء الأطفال في سن ما قبل المدرسة.

العوامل المساهمة لحدوث الاستغلال الجنسي للأطفال، منها:

- نقص التوعية الجنسية لدى الأطفال.
- عدم وجود قدوة حسنة للطفل أو المراهق.
- الفقر.

2. **نشر كتيب توعوي بعنوان الملخصات البحثية (العدد الثاني) 2019.**

يتسع مضمون مصطلح الاستغلال الجنسي للأطفال ليشمل كل طلب للمتعة الجنسية الواقع على الأطفال بأي غرض كان، سواء للتجارة أو لغيرها أو بأي وسيلة كانت، سواء برضى الطفل أو بإجباره، وبأي صورة كانت سواء بالتعري أو تصوير مقاطع جنسية أو غيرها.

عوامل الاستغلال الجنسي للأطفال عبر شبكة الإنترنت:

- انتشار تجارة الإباحية.
- التطورات العلمية.
- كثرة مقاهي الإنترنت دون رقابة.
- العوامل التربوية.

صور الاستغلال الجنسي للأطفال عبر شبكة الإنترنت:

- عرض الصور والأفلام والمحادثات المنافية للآداب العامة؛ ومحاولة اقناع الطفل بإن النشاط الجنسي مقبول ومرغوب فيه.
- رؤية صور فوتوغرافية وأفلام عن انشطة جنسية صريحة،
- المحادثات الشفهية المكتوبة التي تحث على الجنس والتي تتم من خلال الحوار والدردشة.
- الترويج لتجارة الأجنحة (الأطفال والنساء) وبيوت الدعارة
- الرموز أو الرسوم الداعية صراحة للجنس.

وسائل الاستغلال الجنسي للأطفال :

- البريد الإلكتروني Email.
- نوادي المناقشات وهي منظومة دولية توفر لمستعملي الشبكة فضاءا رحبا للمنحرفين لتبادل المواد الإباحية المختلفة المتعلقة بالأطفال.
- مواقع الإنترنت التي يستعملها المستغلون عن طريق استئجار صفحات من مزود خدمة MRI لنشر المواد الإباحية المختلفة.

موقف القانون الدولي من ظاهرة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر شبكة الإنترنت:

- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلالهم في العروض والمواد الإباحية مايو2000م، تم وضع هذا البروتوكول حماية للطفولة، ومن أهم صور الاستغلال الجنسي، منها:

- عرض أو تسليم أو قبول طفل بأي طريقة كانت لغرض الاستغلال الجنسي،
- عرض أو تأمين أو تقديم طفل لغرض استغلاله في البغاء،
- إنتاج، أو توزيع، أو نشر، أو استيراد، أو عرض، أو بيع، أو حيازة مواد إباحية عن الأطفال.

- إعلان عالم جدير بالأطفال عام 2002م، والذي نص على حماية الطفل من جميع أشكال الاستغلال الجنسي، وتعهدت فيه الدول المشاركة باتخاذ إجراءات صارمة للقضاء على هذه الظاهرة، والتي منها استغلال الأطفال لإنتاج مواد خليعة، بغاء الأطفال، الولع بالأطفال، وجميع صور الاستغلال والاعتداءات الجنسية ضد الطفل.

طرق مكافحة جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر شبكة الإنترنت:

- تامين شبكات الإنترنت على نحو يمنع من اختراقها: يعمد المختصون في عالم شبكة التواصل على تأمينها من الاختراق، من أجل مكافحة جرائم الاستغلال الجنسية، وبالمقابل تعمل الدول على حجب المواقع الإباحية حماية لأبنائها من السقوط في هذه الجرائم. ومن التقنيات المستخدمة في تأمين المواقع الإباحية من الاختراق، برنامج شبكة (DNA)، والذي يتضمن مزايا أمنية عديدة، ولكن مع عديد النظم والبرامج التقنية لحجب وتأمين المواقع غير المرغوب فيها، توجد استحالة الحجب الكامل لعدة أسباب، منها، ظهور آلاف المواقع الجديدة يوميا، وتوافر العديد من التقنيات الجديدة لتجاوز وسائل التأمين. ولقد قامت العديد من الدول باستعمال هذه التقنيات لحجب المواقع غير المرغوب فيها، إيمانا منها بأهمية محابة جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال.
- تنظيم الجانب التشريعي في جرائم الانترنت وضرورة التعاون الدولي في ذلك
- تأهيل رجال الضبط والتحقيق الجنائي في مكافحة جرائم الإنترنت والتعامل معها، خاصة الاستغلال الجنسي للأطفال.

طرق مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر شبكة الانترنت:

- حجب المواقع الإباحية وضرورة حماية المجتمع من مظاهر الفساد.
- تغليظ العقوبات التعزيرية على المستغلين جنسياً.
- الابتعاد عن المهيجات الجنسية.
- الاهتمام بالأسرة ورعايتها.
- تحقيق الرقابة الذاتية.

3. **نشر مطوية توعوية بعنوان الاستغلال الرقمي للأطفال 2022.**

تعد ظاهرة استغلال الأطفال من أخطر الظواهر عالمياً، وخاصة ما يعرف بالاستغلال الرقمي، ولا يوجد وصف دقيق لصور الاستغلال الرقمي الذي قد يتعرض له الطفل في وسط التطور الهائل الحاصل في مجال التكنولوجيا، إلا أن أبرز صور الاستغلال الرقمي في الوقت الراهن هو الاستغلال الجنسي للأطفال عبر البرامج والتطبيقات الرقمية الحديثة من خلال الأجهزة الذكية، ويطلق الاستغلال الجنسي الرقمي للأطفال على كل تصرف جنسي من قبل شخص بالغ موجه لطفل (7-13 سنه) عبر الانترنت للقيام بأفعال ذات بعد جنسي أو تشجيعه على القيام بهذه الأفعال أو التوسط فيها أو الإفادة منها أو استغلالها عن طريق النشر أو التوزيع بأي شكل من الأشكال بهدف الحصول على اشباع جنسي للبالغ أو لتحقيق المنفعة المادية، وللاستغلال الجنسي الرقمي طرق مختلفة ومنها عرض الصور والأفلام الإباحية أو المحادثات المنافية للآداب العامة سواء كانت كتابية أو صوتية أو مرئية، وينشط الاستغلال الجنسي الرقمي للأطفال في غرف الدردشة الموجودة على الألعاب الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي.

مخاطر الاستغلال الجنسي للأطفال:

- فقدان الطفل لبراءة الطفولة ما يصيبه بالاكتئاب والذي قد يدفعه للانتحار نتيجة الصدمة العاطفية التي تعرض لها.
- تشويه الدافع الجنسي لدى الطفل والانحراف به نحو الشذوذ الجنسي ما قد يجعله عاجز عن الدخول بعلاقات جنسية سوية فالمستقبل.
- تعرض الطفل لعدد من المضاعفات الصحية منها: القلق والاكتئاب، نوبات هلع وخوف، الشعور بتأنيب الضمير، الشعور باليأس والعجز، اضطرابات في الاكل ما يؤدي لفقدان الوزن أو البدانة نتيجة التعلق والخوف، الانسحاب والعزلة وقلة احترام الذات.
- ادمان الطفل على استخدام تطبيقات التواصل التي ساعدته في الوقوع ضحية الاستغلال والذي قد يتقبله إما بسبب تلبيه لغريزته الجنسية أو بسبب تلبيه حاجاته المادية التي لم تستطع الأسرة توفيرها له.
- عدم قدرة الطفل على الدخول في علاقات صداقة مع أقرانه وذلك يعود لاختلاف أفكاره واهتماماته التي تعرضت للتشويش بسبب التعرض للمحتوى الجنسي الرقمي عبر الانترنت.

كيف تكتشف أن طفلك تعرض للاستغلال الجنسي الرقمي؟

- استخدام الطفل المفاجئ لمصطلحات لها علاقة بالجنس.
- إذا قام الطفل بالسؤال عن أمور جنسية دقيقة جداً والتي يستحيل أن يتعلمها عن طريق المدرسة أو المصادر الآمنة.
- توفر بعض الأشياء مع الطفل من هدايا وأموال واللعاب غير معروفة المصدر مثل: توفر أموال في بطاقة iTunes غير معروفة المصدر، وتمكنه من شراء بعض الأدوات في الألعاب الالكترونية دون أن يقوم الوالدين بتوفيرها له.
- رفض الطفل مشاركة الاخرين أجهزته الذكية أو الدخول لصفحات التواصل الخاصة به، وقيامه بتفريغ صفحه التاريخ وقائمه البحث في برامج التواصل مثل: تويتر وانستغرام وتطبيقات التواصل الأخرى وصفحات قوقل.clear search - delete history .
- حرص الطفل على استخدام برامج التواصل بعيداً عن الأنظار بشكلٍ دائم.
- غضب الطفل وخوفه المبالغ بهم من أن يقوم الاخرين باستخدام الجهاز الذكي الخاص به.

أسباب قد توقع طفلك كضحية للاستغلال الجنسي الرقمي؟

ذلك قد يكون عبر:

- عدم تثقيف الطفل حول الأمور الجنسية واشباع فضوله بما يتناسب مع عمره (التربية الجنسية).
- عدم تلبية رغبات الطفل الأساسية والتي قد يقوم المُستغل باستغلالها عبر تلبية هذه الاحتياجات غير المشبعة.
- اتخاذ أسلوب العنف والضرب أو الإساءة اللفظية للطفل وذمه عند القيام بأي فعل غير سليم، الأمر الذي يؤدي لخوف الطفل من البوح لأي أمر يتعرض له.
- السماح للطفل بنشر صورته على مواقع التواصل الاجتماعي ووضع علامة منشن @ على حسابه يُعرض الطفل لأن يتم مراسلته واستغلاله جنسياً خاصة مع الاقرباء.
- لعب الوالدين أو أحدهما أمام الطفل ألعاب إلكترونية بها خاصية التواصل المباشر مثل (pubg , call of duty) والتي تضم مجموعة لاعبين بشكل عشوائي، وقد يقتدي بهم الطفل ويقوم هو كذلك بلعبها ويصبح عرضة للاستغلال الجنسي.
- إعطاء الطفل الحرية المطلقة في استخدام التكنولوجيا واعتبار التدخل فيما يقوم بمشاهدته أنه خرق لخصوصيته.

- غياب الحوار الأسري مع الأبناء مما يجعلهم يبحثون عن بدائل للحوار والبوح بكل أسرارهم بكل اريحية من خلال الصداقات الالكترونية المشبوهة.

نصائح وإرشادات:

- أشعر الطفل بالأمان والطمأنينة عند مصارحتك والسؤال عن الأمور الجنسية دون الغضب منه أو زجره.
- حُث الطفل على إخبارك عن كل أمر غريب يتعرض له، وعوده على رواية أحداث يومه معك بانتظام.
- خصص وقت كافي للتحدث بانفراد مع الطفل وقضاء وقت مميز معه، يستطيع أن يعبر من خلاله عن أحلامه وأماله ومخاوفه والمشكلات التي يواجهها مع مراعاة إظهار الاهتمام لأي فكرة يقوم بطرحها.
- تابع بشكل يومي إضافات الصداقة المرسلة لطفلك عبر التطبيقات والألعاب الإلكترونية.
- اتبع التربية الجنسية السليمة لتخفيف الفضول الجنسي لدى الطفل من خلال الحديث معه عن الأمور الجنسية بصورة موضوعية وعلمية تتناسب مع عمر الطفل وفضاء فكره.
- التزم الهدوء عند اكتشاف حالة صداقة مشبوهة أو استغلال رقمي حصل للطفل عبر وسائل التواصل الاجتماعي، واحرص على اتخاذ الإجراءات المناسبة.
- لا تتغاضى عن طفلك عند عرض أي محتوى غير مقبول أثناء استخدام الأجهزة الذكية، بل وجهه مباشرة إلى ما هو قابل للعرض مع شرح أسباب ذلك.
- شجع الطفل على القيام بنشاطات تقلل استخدامه للأجهزة الذكية، كالرسم والقراءة والكتابة أو ممارسة الألعاب الحركية أو الألعاب الجماعية ككرة القدم، وكذلك متابعة البرامج التلفزيونية الهادفة وغيرها.
- لا تترك الطفل لوحدة مع الأجهزة الرقمية في غرفة مغلقة دون اشراف ومراقبة وتابع سلوك الطفل باستمرار ومؤشرات التعرض للاستغلال.
- تعرف جيداً على التطورات المتعلقة بالأجهزة الذكية واستخداماتها والثغرات التي تمكن من استغلال الطفل.
- اتفق مع الطفل على قوانين وضوابط لاستخدام الأجهزة الالكترونية ومنها تخصيص ساعات وأيام محدودة للاستخدام.

وفي حال اكتشاف وقوع طفلك ضحية للاستغلال الجنسي على وسائل التوصل الاجتماعي وتبين أن الطفل ضحية ابتزاز أفعل ما يلي:

Classification: Internal - داخلي

- يجب التصرف بحكمة ويُحظر القيام بأي سلوك فردي دون التفكير في عواقبه، فقد يؤدي أي تصرف خاطئ إلى تفاقم المشكلة.
- تواصل مع الجهات الأمنية المعنية كالجرائم الالكترونية والتي يمكن التواصل معها عبر الخط الساخن (66815757) أو عبر تطبيق مطراش2.
- تواصل مع مختصين من مركز دعم الصحة السلوكية يمكنهم إسداء بعض النصائح التي يمكن للوالدين الاستفادة منها اثناء التعامل مع الطفل المُستغل جنسياً، وعرض الطفل على طبيب أو اخصائي نفسي للتأكد من سلامته النفسية والسلوكية.

إجابات الإدارة العلاجية في مركز دعم الصحة السلوكية عن الأسئلة التسعة حول الاستغلال الإلكتروني الجنسي للأطفال:

1. **استخدام التقنيات لتسهيل الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال:**

- الأنواع المختلفة من التقنيات، بما في ذلك المنصات الاجتماعية والتطبيقات والألعاب الإلكترونية، يمكن أن تستخدم لجذب الأطفال بطرق تبدو بريئة.
- استخدام تقنيات التشفير والأنظمة المشفرة يمكن أن يسهل على المجرمين إخفاء أنشطتهم من الرقابة والإنفاذ. ولذلك يلزم توعية الآباء بأهمية معرفة هذه الأساليب.

2. **التوصيات العملية:**

- تعزيز الأطر التنظيمية والقوانين لتشديد العقوبات على مرتكبي هذه الجرائم.
- تطوير وتنفيذ تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي للكشف عن محاولات الاعتداء أو الاستغلال.
- تحفيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتبادل المعلومات والموارد.

3. **الثغرات المتبقية:**

- عدم كفاية التنسيق الدولي والتفاوت في قوانين وإنفاذ قوانين مكافحة الاعتداء والاستغلال الجنسي.
- التحديات التقنية في التعرف على المحتوى المشفر والأنظمة التي تستخدم الخصوصية كواجهة للأنشطة غير القانونية.

4. **تحديات التقنيات والمنتجات الرقمية:**

- قضايا الخصوصية وحقوق البيانات تعيق قدرات التنفيذ الفعالة.
- الحاجة إلى تحسين القدرة على الكشف عن المحتوى الضار دون انتهاك الخصوصية.

5. **التدابير التقنية والتنظيمية:**

- تطوير معايير صارمة لحماية البيانات مع توفير إمكانيات كافية للرصد والتدخل السريع.

- التأكد من التزام الشركات بتقييمات الأثر المتعلقة بحقوق الطفل وإدراجها في سياساتها وممارساتها.

6. **أمثلة عملية:**

- إنشاء بروتوكولات للرصد الداخلي والإبلاغ عن الشكاوى في شركات التكنولوجيا.
- تطوير برامج توعية وتثقيف للأطفال والوالدين حول مخاطر الإنترنت وكيفية الحماية منها.

7. **الذكاء الاصطناعي والتشفير الشامل:**

- تطوير تقنيات لكسر التشفير بطرق قانونية لتتبع الأنشطة غير القانونية دون المساس بخصوصية الأفراد العاديين.

8. **التدابير الاستباقية:**

- تسهيل التشاور والتفاعل المستمر مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأطفال ومنظمات حقوق الطفل، لتوجيه السياسات والتشريعات.

9. **آليات دعم وتنسيق:**

- إنشاء منصات عابرة للحدود لتسهيل التعاون بين الدول والشركات الخاصة والمنظمات الدولية لتحديد ومواجهة التهديدات الرقمية ضد الأطفال.

هذه النقاط توفر خارطة طريق مفصلة للتصدي لهذه التحديات العالمية المعقدة.

التدخلات التي قامت بها الإدارة العلاجية في موضوع الاستغلال الجنسي الإلكتروني للأطفال:

- مرت حالات عديدة على المركز تتعلق بالابتزاز الإليكتروني الجنسي، حيث يقوم الشخص.
- المستغل باستدراج الطفل في إحدى الألعاب وشراء بعض الأمور المتعلقة للطفل مقابل استغلال الطفل.
- قامت الإدارة العلاجية بتضمين الإرشادات العلاجية المتعلقة بالتعامل مع مثل هذه الحالات.
- هناك تعاون وثيق بين مركز دعم الصحة السلوكية والوكالة الوطنية للأمن السيبراني في قطر. وتم إرشاد بعض الحالات للتوجه إلى الوكالة.
- قامت الإدارة العلاجية بالتعاون مع قسم التوعية المجتمعية بالمركز بتنفيذ عدد من الورشات المتعلقة بكيفية التصفح الآمن لطلاب المدارس.
- تقوم الإدارة العلاجية بالمركز بتقديم ندوات عامة للجمهور، وجزء منها يتعلق بالتوعية حول التصفح الآمن، والتعامل مع إدمان الإنترنت والألعاب.

****